

خلال جلسة عقدها مجلس النواب أمس:

إقرار تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة بشأن الزكاة على البيوت المؤجرة والمطاعم والورش

التصديق على اتفاقية القرض الفرنسي لتمويل مشروع منظومة المراقبة والتحكم بمؤسسة الكهرباء

صنعاء/سيا:

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي رئيس المجلس تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية بشأن المسوغ القانوني لفرض الزكاة على البيوت المؤجرة والمطاعم والورش وبعض الحرف.

وأشارت اللجنة في تقريرها إلى أنها قامت بدراسة المسوغ القانوني لفرض الزكاة على أصحاب البيوت المؤجرة والورش والمطاعم والبوفيهات والمخابز والحرف مثل صالونات الحلاقة والجزارين ولمعرفة مدى قانونية الزكاة على المستغلات المذكورة ووجدت أن قانون الزكاة للشرائح التي يجب فيها الزكاة تشمل نوعين وهما: زكاة المستغلات وزكاة الدخل.



التوصية بعدم الإفلاق من القرض البالغ (26 مليون يورو) في غير أغراض مشروع منظومة المراقبة وتحري الدقة والمواصفات العالمية عند تشييده

وشددت توصيات المجلس على ضرورة اختيار الشركة الاستشارية ذات الكفاءة العالية والخبرة الطويلة في الإشراف على تنفيذ مشاريع مماثلة وذلك للإشراف على تنفيذ هذا المشروع وسرعة استكمال الإجراءات التعاقدية لتنفيذه عقب إصدار اتفاقية القرض بقانون والتقديم بالبرنامج الزمني المحدد للانتهاء من تنفيذ المشروع. وأوصى مجلس النواب باستخدام أي وفر في بند الأعمال الاستشارية وأي بنود أخرى ضمن مخصصات هذا القرض لصالح المكونات الأساسية والضرورية للمشروع، مطالبا الحكومة موافقته بنسخة من اتفاقية إعادة إقراض هذا القرض للمؤسسة العامة للكهرباء فور إنجازها وتوقيعها وموافقة المجلس كذلك بتقارير ربع سنوية عن سير تنفيذ المشروع.

الفرنسي لتمويل مشروع منظومة المراقبة والتحكم (اسكادا) لمركز التحكم الوطني ومراكز التحكم المحلية المبرمة بين حكومة بلاندا والوكالة الفرنسية للتنمية بمبلغ 26 مليون يورو (ما يعادل 36 مليون و700 ألف دولار أمريكي) مع توجيه عدد من التوصيات للحكومة وذلك بعد التزام الجانب الحكومي بها. وأكدت توصيات المجلس عدم إنفاق أي مبالغ من حصيلة هذا القرض في غير الأغراض المخصصة لتنفيذ هذا المشروع وتحري الدقة والمواصفات العالمية في تنفيذه وبما يتماشى مع المتغيرات المستقبلية، والعمل على اختيار الشركة القادرة فنيا وماديا وذات الخبرة والشهرة العالمية لتنفيذ هذا المشروع الحيوي الهام الذي يتطلب جودة وبنية عالية في التنفيذ.

الدخل وحددت بـ (الورش الصناعية)، أما بقية الفئات المطلوبة وهي: المطاعم والبوفيهات والمخابز، والحرف كمحلات الحلاقة والجزارين، فلم يشملها القانون تحت أي بند من البنود. وخلصت اللجنة في تقريرها إلى القول: "إن القانون الناقد قد حدد الزكاة على نوعين من الفئات وهي: زكاة المستغلات من العمارات إلى آخر المادة (14) من قانون الزكاة، وزكاة الدخل على الورش الصناعية، وما جاء ذكره في المادة (19) من قانون الزكاة، أما بقية الفئات وهي: المطاعم، والبوفيهات، والمخابز، والحرف كمحلات الحلاقة والجزارين فلم يشملها القانون، ولذلك فليس على هذه الأشياء زكاة. وصدق المجلس في جلسته أمس على اتفاقية القرض

أو القرى كما حددت الفقرة (أ) من المادة (19) أن تثبت الزكاة على دخول أصحاب المستشفيات والمستوصفات والعيادات الخاصة والورش الصناعية ومكاتب المحامين والمكاتب الهندسية ومكاتب المحاسبين والمدارس والمعاهد والجامعات الخاصة، وأن تحسب الزكاة على ما اجتمع من دخولهم في نهاية العام بعد احتساب التكاليف والنفقات الخاصة بها، وعلى أن تخصم الزكاة من الضريبة المطلوبة منهم، مشيرة إلى أن مقدار الزكاة عليها كمقدار زكاة التجارة مع توفر النصاب. وأعاد تقرير لجنة تقنين أحكام الشريعة أن القانون حدد فئتين من الفئات المطلوب تحديدها وهي البيوت المؤجرة حيث حددت تحت زكاة المستغلات (بمصطلح العمارات) والفئات الثانية وهي (الورش) فقد ذكرت من ضمن زكاة

وأوضح أن القانون أفرد لهذه الشرائح ثلاث مواد وهي المواد: 14 و 15 و 19 حيث بينت المادة 14 المستغلات التي تحب فيها الزكاة فيما بينت المادة 15 مقدار الزكاة في المستغلات، أما المادة 19 فقد بينت الدخل. وأقامت اللجنة أن الفقرة (أ) من المادة (14) حددت وجوب الزكاة في المستغلات من الأراضي والعمارات والسيارات والسفن التجارية ووسائل النقل الأخرى مع خصم المدفوع من الزكاة مما تفرضه الدولة من مدفوع آخر باسم ضريبة وفي الفقرة (ب) من نفس المادة حددت نصاب مقدار زكاة المستغلات هو نصاب الذهب أي ما قيمته تعادل قيمة (85) جراما من الذهب عيار 21 قيراط. وبينت أن فيما المادة (15) حددت مقدار زكاة المستغلات (7.25) من إجمالي الإيراد السنوي سواء كان في المدن

فيما تتواصل جهود الإغاثة ونشاط اللجنة الوزارية في حضرموت

أبو رأس يترأس لجان الإغاثة والإعمار بمحافظة المهرة



الغظة/سيا:

ناقشت لجنة أغاثة و اعمار المناطق المتضررة بمحافظة المهرة في لقائنا أمس برئاسة نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية صابغ أمين ابوراس مع أعضاء المجلس المحلي ومسؤولي المكاتب التنفيذية سبل رفع وتيرة الجهود الميدانية لإعادة تشغيل مشاريع البنى التحتية وتأمين مستلزمات الإيواء للنازحين المتضررين من كارثة السيول مؤخرا

واستعرض اللقاء التحديات القائمة فيما يتصل بعملية حصر المنازل والمسكن المتضررة والاختلالات التي أصابت مشاريع البنى التحتية وبخاصة شبكات الطرق والكهرباء بالإضافة إلى توقف العملية التعليمية في مناطق محدودة و أخرى تتعلق بالمساحات الزراعية وممتلكات المصايد والتالفة و إزالة المخلفات هذا خلفتها السيول في المن.

وأكد نائب رئيس الوزراء أن الحكومة وبتوجيهات من رئيس الجمهورية ستعوض الذين تضررت منازلهم و تعيد جاهزية مشاريع البنى التحتية التي ما كانت عليه وشريطة تقييد عملية الحصر بالدقة والمصاقفة بعيدا عن العشوائية و المبالغ في الأرقام. وطلب مسؤولي المكاتب التنفيذية فحص ومراجعة التقارير المرفوعة المبنية لحجم الأضرار في القطاعات الخدمية و رفعها بعد التأكد من مصافقتها و مطابقتها مع الواقع الحالي على السورارات من وضع

والتقاني لمحافظة المهرة. وفيما يتصل بحصر الأراضي الزراعية قال إن هناك فرق خاصة ستكلف بحصر الأراضي الزراعية المحروقة وتضطلع بمهمة تصميم الحواجز النافعية وتوجيه مجاري السيول وإعادة تأهيل مشاريع الري ومنها الأبار المغورة. وكان محافظ المهرة علي محمد خذوم قد استعرض الجهود التي بذلتها قيادة المنطقة المحلية في مرحلتها الأولى من الإغاثة والمعابر التي اعتمدها لتوزيع المواد الإغاثية المقدمة من الحكومة والمحافظات اليمنية بالإضافة إلى الدول الشقيقة.

وأشار إلى أن تلك الجهود أسفرت عن فتح معظم الطرق التي تقطعت بفعل السيول إبان حلول الكارثة. ونفى صحة الشائعات التي يروجها البعض في الأوساط الشعبية فيما يتصل بتوزيع مواد الإغاثة و قال إن كل المساعدات التي وصلت إلى المهرة محصورة وفق كشوف واضحة و دقيقة وتم توزيعها على المتضررين وفقا للجدول وترتيب براعي احتياجات المتضررين. وأوضح أن الأضرار تركزت على مشاريع البنى التحتية وبالمئات والسيور والعمارات وكذلك ممتلكات المصايد والمزارعين، مشيرة إلى أن التقديرات الأولية تبين أن 606 مزارع غمرتها مياه السيول أو جرفت. الغلات الطيبة بسبب مياه الأمطار التي غمرتها بالأمطار. كما أطلع على الأضرار في مشروع الطريق الدائري الجاري.

في كلمة اليمن أمام الاجتماع المشترك لوزراء الإعلام والاتصالات العرب بدمشق :

وزير الإعلام حسن أحمد الوزري : إننا في اليمن ندرس كافة الأنظمة والاحتمالات لنوفر الخدمة الإعلامية الاتصالية الراقية

واستطرد وزير الإعلام قائلا: «إننا في الجمهورية اليمنية ندرس بالفعل كافة الأنظمة والاحتمالات التي سنحتاج إليها من أجل توفير هذه الخدمة الإعلامية الاتصالية الراقية.. وهي لا شك شئنا ما أمينا سنفترض وجودها بشكل أو بآخر على كوكبنا الصغير ليكون جهاز الهاتف المتلفز في يد مئات الملايين من البشر.. ويكون أدايتهم ووسيلتهم الأولى في التواصل مع كل ما يرغبون فيه ويتطلعون إليه بل ويهتمون من الأخبار والمعلومات والمعارف والبرامج حول كل ما حدث ويحدث في ذات اللحظة الزمنية المتحركة، إنه تحد كبير... ونعتقد أننا بحاجة إلى تشكيل لجنة مشتركة مع خبيرنا في الإعلام.. والاتصالات.. ليعرضوا لنا التصورات المتصلة بالنظام الأفضل الذي يمكن أن نأخذ به في الأقطار العربية.. وبصورة تجعل الجميع على قدره كاملة في الاستفادة من ذلك ومن الإمكانات المتاحة لدى البعض في أقطارنا التي تقطعت شوطا رائدا في هذا المجال».

وتابع قائلا: « كما أننا نطمح إلى أن ينظر هذا الاجتماع في إنضاج وتنظيم فكرة الحكومة الإعلامية العربية التي يمكنها أن تجمع في إطارها كافة مراكز المعلومات العربية على شبكة الإنترنت في شكل حكومات قطرية في بوتقة قومية واحدة وقاعدة بيانات واحدة في موقع واحد جامع يمكن اللجوء إليه للوصول إلى كل المعلومات الأساسية والتعرف على الأخبار المتداولة والأحداث الجارية أولاً بأول فضلا عن الوقفة الجادة والمسئولة أمام المخاطر التي صارت تملأها المجتمعات الافتراضية المصطنعة والمنشوة للجموع العربي والتي تهدك ستر المعجب بلا هوادة أو حساب كما نتجاوز الحدود الزمنية والجغرافية والأخلاقية، وهو ما يتطلب جهدا إعلاميا دقيقا ومكثفا للتغلب على خطورة الاتجاه نحو الواقع الافتراضي الذي نتقنا إليه التقنيات الحديثة، والتي تستهدف تغيير النظام المرجعي للفرد، ومن ثم المستجيب، وموقع الإعلام في مجتمع المعلومات، وللاستخدام السبلي للتقنية استخداما مضادا للمصلحة الخاصة بشعوبنا وبما يهدد القيم التي تؤمن بها ويمس السيادة القومية والسلام الاجتماعي على الأرض العربية وتماسك عناصر وحدتها القائمة، ويسعى لإجلال التعاقدية السلطوية بدلا عن التعاقدية الأساسية (الإنترنت) واستخداماتها الخطيرة التي يعجز عن يحددها الوصف في هذا المقام. وشدد على أهمية أن تضطلع اللجنة العربية للإعلام الإلكتروني بمسئوليتها إزاء هذا التحدي وتعمل على إنجاز مهامها في أقرب وقت.



الغظة/سيا:

استطرد وزير الإعلام قائلا: «إننا في الجمهورية اليمنية ندرس بالفعل كافة الأنظمة والاحتمالات التي سنحتاج إليها من أجل توفير هذه الخدمة الإعلامية الاتصالية الراقية.. وهي لا شك شئنا ما أمينا سنفترض وجودها بشكل أو بآخر على كوكبنا الصغير ليكون جهاز الهاتف المتلفز في يد مئات الملايين من البشر.. ويكون أدايتهم ووسيلتهم الأولى في التواصل مع كل ما يرغبون فيه ويتطلعون إليه بل ويهتمون من الأخبار والمعلومات والمعارف والبرامج حول كل ما حدث ويحدث في ذات اللحظة الزمنية المتحركة، إنه تحد كبير... ونعتقد أننا بحاجة إلى تشكيل لجنة مشتركة مع خبيرنا في الإعلام.. والاتصالات.. ليعرضوا لنا التصورات المتصلة بالنظام الأفضل الذي يمكن أن نأخذ به في الأقطار العربية.. وبصورة تجعل الجميع على قدره كاملة في الاستفادة من ذلك ومن الإمكانات المتاحة لدى البعض في أقطارنا التي تقطعت شوطا رائدا في هذا المجال».

واستطرد وزير الإعلام قائلا: «إننا في الجمهورية اليمنية ندرس بالفعل كافة الأنظمة والاحتمالات التي سنحتاج إليها من أجل توفير هذه الخدمة الإعلامية الاتصالية الراقية.. وهي لا شك شئنا ما أمينا سنفترض وجودها بشكل أو بآخر على كوكبنا الصغير ليكون جهاز الهاتف المتلفز في يد مئات الملايين من البشر.. ويكون أدايتهم ووسيلتهم الأولى في التواصل مع كل ما يرغبون فيه ويتطلعون إليه بل ويهتمون من الأخبار والمعلومات والمعارف والبرامج حول كل ما حدث ويحدث في ذات اللحظة الزمنية المتحركة، إنه تحد كبير... ونعتقد أننا بحاجة إلى تشكيل لجنة مشتركة مع خبيرنا في الإعلام.. والاتصالات.. ليعرضوا لنا التصورات المتصلة بالنظام الأفضل الذي يمكن أن نأخذ به في الأقطار العربية.. وبصورة تجعل الجميع على قدره كاملة في الاستفادة من ذلك ومن الإمكانات المتاحة لدى البعض في أقطارنا التي تقطعت شوطا رائدا في هذا المجال».

للإنسان وسيلة للفرادة والمشاركة والتأمل والكتابة والإبداع والابتكار والإنتاج والبيث والتصوير على حد سواء، كما هو الحال بالنسبة لجهاز الهاتف النقال الذي مكن الشخص من مشاهدة من يتحدث إليه وصار بإمكانه أن يستقبل عبر هذا الجهاز المحطات الإذاعية والتلفزيونية والبرامج والأخبار المصورة». وزير الإعلام العرب حتى كبرت وتضجبت إنجازا عمليا كمؤسسة ذات أبعاد خدمية واستثمارية بعد أن اشتر التعامل معها وزراء الاتصالات في دورات متتالية حتى تحولت إلى إنجاز عظيم. مؤكدا بأن المؤسسة جعلت أمثنا العربية في زمن قياسي مع الشعوب والأمم الأخرى في هذا الضخم من النشاط والتفاعل الاتصالي والإعلامي والبيث عبر الأقمار الاصطناعية وكان واجبا على المسؤولين والمختصين متابعة ذلك بإنجازات رديفة وموازية خاصة في مجال نغم الاستجابة لتحديات ثورة المعلومات ومن أجل أن تتعزز العلاقة التي وجدت وطيدة ومتنامية بين الإعلام بكل وسائله والاتصالات وتقنيات المعلومات بكل عطاءات ثورتها العلمية والتكنولوجية المتجددة وفي ذروتها اليوم شبكة الإنترنت. ونوه وزير الإعلام بما أثمر عنه الزواج والتمازج علميا بين الكلمة والصوت والصورة والتقنية وبين الأهداف والرسالة والوسيلة من تكوين حضاري إعلامي واتصالي جديد ألا وهو الإعلام الهائفي.. واعتبر أن هذا يحدث ذاته حقق نقلة مهمة في بنية هذه العلاقة في وسائل وأنوات التلقي التي صارت متعددة الوظائف وعالية القدرة بكم الثورة التقنية والتكنولوجية. وقال «إن امتلاك جهاز الكمبيوتر أصبح يوفر

الغظة/سيا:

الغظة/سيا:

قطرتان في الفم للأطفال أمان... ومن شلل الأطفال حماية واطمئنان

أخي المواطن ..
أختي المواطنة

الحملة الوطنية للتحصين ضد شلل الأطفال ، في الفترة من (17 - 19 نوفمبر 2008م) ..وجيل مفعم بالصحة ، متحرر من الإعاقة